السليمة أو غير عادل . وبالمقارنة بالبلاد الاسكندنافية فاننا نجد الاومبودسمان نادرا ما ينتقد مادة القرار الاداري وانما يركـــز على مدى صحة الاجـــراءات التي اتخذ بمقتضاها . وهذا التمييز ليس قائما في الدانمرك اذ قد يتدخل الاومبودسمان اذا كان يعتبر القرار غير مسؤول ، أما في النرويج فيتدخل اذا اعتبر القرار غير معقول ، أما في نيوزيلندا فيتدخل اذا اعتبر القرار خاطئا .

ويبدو ان هذا التوسع كان سببا في ذلك السيل المتدفق من الشكاوى الذي انهال على مفوض الشكاوى العامة فيمكتب مراقب الدولة في اسرائيل في العام الاول لانشائه .

يكفي في هذا الصدد ان نلقي نظرة على التقرير الاول للأومبودسمان الاسرائيلي عام ١٩٧١ الذي تضمن عدة ملاحظات واحصائيات طريفة وذات مغزى . ففي خلال الفترة من ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ الى ٩ سبتمبر ١٩٧٢ (السنة اليهودية طبقا للتقويم التقليدي) تلقى مفوض الشكاوى ٩٨٣٩ شكوى ، كان منها ٢٣٤٩ شكوى عبارة عن نسخ من شكاوى أرسلها اصحابها قبلا الى الجهات المعنية . وتبقى للمفوض نحو ٧٤٩٠ شكوى وهذا يعتبر معدلا عاليا للشكاوى بالنسبة لعدد السكان في اسرائيل اذا قورنت بمعدلاتها في اسكندنافيا وغيرها من البلدان .

وبفحص هذه الشكاوى ، يشير التقرير انه يتبين ان أهم المؤسسات التي كانت نسبة الشكاوى ضدها لها ما يبررها فعلا (مما يلقي الشك على قدرة هذه المؤسسات) ، كانت وزارة المالية (حيث ان نسبة ٦١,٣٪ من الشكاوى ضدها كانت صحيحة تقريبا) ووزارة الرفاهية الاجتماعية (نسبة ٦٠٪) . أما تلك المؤسسات التي كانت اقلها (مما يشير نسبيا الى سلامة نظمها) فكانت شركة كهرباء اسرائيل (٢٠,٣٪ مـــن الشكاوى كان لها مايبررها) ثم القوات الجوية (٢١,٢ ٪) ثم رابطة اسرائيل « بار » (٢٥ ٪) ثم بلدية بير سبع (٢٧,٣ ٪) ووزارة الاسكان (٢٩ ٪) (١٧) .

وجدير بالذكر ان الكنيست قد اقر حق أعضائه في التقدم بشكاوى من اجراءات لا تتعلق بأناس آخرين . وهذا ما يميز عضو الكنيست عن زميله عضو البرلمان البريطاني حيث تقضي التقاليد هناك بأن تتلقى اللجنة البرلمانية للشكاوى ، الشكاوى من الجمهور عن طريق أعضاء البرلمان . اي ليس هناك مجال لأن يتقدم الاعضاء بشكاوى لم ترد مباشرة من آخرين (١٨) .

مشاكل الرقابة البرلمانية

لقي موضوع الرقابة البرلمانية كثيرا من الاهتمام من جانب الباحثين ، كما تعددت الآراء بصدد نقاط الضعف التي تقلل من فاعلية الاشراف البرلماني على المشروعات العامة . ويرى البعض أن سلطة الرقابة البرلمانية لا تختلف كثيرا عن رقابة المساهمين في ظل انتشار ملكية الاسهم ، اذ لا يملك البرلمان الوقت ولا الكفاية الفنية لاحكام الرقابة ، وانما يستطيع من وقت لآخر أن يناقش السياسة العامة لادارة المرافق العامة . ويحتاج البرلمان ، لكي يقوم بواجبه على أحسن وجه ، الى مصادره الخاصة بالمعلومات نظرا لافتقار المعلومات التي تقدمها مجالس الادارة أو الوزارات الى الموضوعية في بعض الاحيان وعلى الرغم من اهمية أساليب المناقشة والاستجواب البرلماني ، فانها عادة ما تتم في سنة أو أكثر بعد انتهاء العمليات . وفضلا عن ذلك فان كبار المفكرين يحذرون من المغالاة في ممارسة الرقابة البرلمانية لدرجة قد ينزلق معها المجلس النيابي الى التدخل في الادارة اليومية للمشروعات العامة الامر الذي قد يضر بها .